

## حركة سوق المواد الإنشائية

السعر بالدينار	الوحدة القياسية	المادة
٢٨٠٠٠٠	طن	السمنت المقاوم
٢٣٥٠٠٠	طن	السمنت العادي
١٧٠٠٠٠	طن	السمنت الابيض
٣٥٠٠٠٠	قلاّب سكس ٣م٢٠	الرمال
٣٠٠٠٠٠	قلاّب سكس ٣م٢٠	الحصى
٩٥٠٠٠٠	طن	شيش التسليح
٨٠٠	قطعة واحدة	كاشي عراقي
١٤٠٠٠٠	طن	بورك الاهلية

اسعار العملات  
أمام الدينار العراقي

سعر البيع	سعر الشراء	العملة
١٤٨٢	١٤٧٥	الدولار الاميركي
١٨٤٠	١٨٣٠	اليورو
٢٦٦٥	٢٦٦٥	الجنيه الاسترليني
٢٠٦٠	٢٠٥٠	الدينار الاردني
٤٣٠	٤٢٠	الدرهم الاماراتي
٣٨٥	٣٨٠	الريال السعودي
٢٨	٢٦,٥	الليرة السورية



## دور الاستثمار الأجنبي في إعادة بناء الاقتصاد العراقي

(٦-٢)

ماخذ الانفتاح علحا  
الاستثمار الاجنبي

للسوق الخارجية اكثر منها للاسواق الداخلية. يؤدي الاستثمار الاجنبي الى خلق منافسة احتكارية لحساب رأس المال الدولي وعلى حساب الراسمال الوطني.

التأثير على السلوكيات والقيم الاجتماعية من خلال نشر انماط استهلاكية غريبة عن عادات وتقاليد المجتمعات النامية.

يؤدي الى بيع القدرات الاقتصادية للبلد النامي الى الشركات والمؤسسات الأجنبية.

ورغم كل تلك المآخذ على الاستثمار الاجنبي يرى بعضهم ان الانفتاح على الاستثمار الاجنبي هو احد اهم وسائل تحقيق النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية وذلك من خلال النقاط الآتية:

يساهم في تطوير القطاعات الاقتصادية باتجاه اسواق التصدير بما يدعم ميزان المدفوعات ويحقق توازنه.

كما ان الاستثمار الاجنبي يساهم كثيرا في زيادة كفاءة عرض اقل من مليوني ونصف المليون دولار من قبل المساهمين في المزداد، كمحاولة لتخفيض أسعار البيع، التي ظلت على حالها، فيما توقع عدد من المساهمين ان يشهد المزداد ارتفاعا آخر خلال الأيام القليلة، التي سبقت أيام عيد الأضحى.

وعن هذا الارتفاع بين أحد تجار المراقبين لأسعار سوق الصرف فإن السبب الحقيقي وراء هذا التدبذب يعود الى استمرار البنك المركزي في الهيمنة على سوق العملات ويقاضيه ممولا وحيدا للدولار في السوق العراقي، وهذا الأمر جعل السوق يعتمد اعتمادا كليا على مزاد البنك، يقابله

السؤال: هل ان قانون الاستثمار الاجنبي الذي صدرته سلطات الاحتلال رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ قد ضمن حقوق المجتمع العراقي من عملية الاستثمار وراعى خصوصية هذا المجتمع في تنظيم عملية الاستثمار؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه من تحليل القرار المذكور في المبحث الآلا.

## الاقتصاد العراقي... الفرص والامكانات

رغم ان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات المتنوعة لما يمتلكه من موارد طبيعية وزراعية وبشرية مهمة، الا انه ظل يعاني من اختلالات في التوازن الهيكلي لما تساهم به قطاعاته المختلفة في الناتج القومي. اذ ظل القطاع الاستخراجي يسيطر على الجزء الأكبر من الناتج القومي. وشكلت العوائد النفطية القسم الأعظم من حصيلة العراق من العملات الأجنبية بسبب تراجع وتواضع معدلات نمو القطاعات الأخرى. ومحدودية صادراتها.

وكان القطاع العام هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في حين كان دور القطاع الخاص محدودا،

ولم تتح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة. وكان للسياسات الاستثمارية من قبل القطاع العام دورها في الحد من الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة في الاقتصاد العراقي. ومما زاد من المشكلة عدم القدرة على جذب الاستثمار الخارجي العربي على وجه الخصوص رغم التشريعات التي اصدرتها الدولة في جذب الاستثمار العربي، اما الاستثمار الاجنبي فقد كان ينظر اليه بمثابة مصادرة للقرار الاقتصادي لصالح المستثمر الخارجي. لذلك لم تكن هناك اية سياسات لتتوجه نحو الاستثمار الاجنبي. واليوم يتساءل الكثير عن قدرات الاقتصاد العراقي على جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية بعد التغييرات السياسية التي حصلت بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، وتغير نظامهم السياسي، وهل يمكن ان يساهم الاستثمار الاجنبي في تنمية هذا الاقتصاد؟

١- القنومات السياسية للاقتصاد العراقي. يستند الاقتصاد العراقي الى مجموعة جيدة من القنومات الطبيعية والزراعية والبشرية، التي

## د. أحمد عمر الراوي\*

مازال الكثير منها لم يستثمر بشكل متكامل، ومن هذه القنومات: الموارد الطبيعية:

أ- النفط: يأتي النفط في مقدمة الموارد الطبيعية حيث يمتلك العراق منه احتياطات مؤكدة تبلغ ١١٠ مليارات برميل تجعله ثالث اكبر الدول المنتجة للنفط بعد المملكة العربية السعودية وكندا، ورغم ان الاستكشافات لم تجر الا على ١٠٪ من مساحة العراق، لذلك يرى بعض الخبراء ان هناك مكامن نفطية تقع في منطقة الصحراء الغربية يقدر مخزونها بنحو ١٠٠ مليار برميل لكنها لم يجز استكشافها.

ومما يزيد من اهمية النفط العراقي كونه من النوع الجيد الذي تتراوح الكثافة فيه ما بين ٢٢-٣٥ درجة، وهو ما يطلق عليه بالنفط (متوسط التخفيف) حسب مقياس معهد البترول الامريكي API. هذا إضافة الى انخفاض تكلفة انتاجه مما يشجع عملية الاستثمار في النفط العراقي. حيث وقع العراق قبل حرب ٢٠٠٣ عقودا تصل اقيامها الى ٣٨

مليار دولار مع شركات صينية وروسية وفرنسية. ولكن التغييرات السياسية بعد الاحتلال حالت دون تنفيذ تلك الاتفاقيات. وتشير تقارير العام ٢٠٠٥ الى قيام عدد هائل من الشركات بتوقيع مذكرات مع العراق للاستثمار في الحقول النفطية.

ب- الغاز: يمتلك العراق موردا طبيعيا اخر يتمثل باعجاز السائل الذي يقدر الاحتياطي منه بـ ٣١٢٠٩ مليار م٣ مما يشكل موردا مهما لجذب الاستثمارات الأجنبية والاستثمار في عمليات تطوير الانتاج والتصدير.

ج- الموارد الطبيعية الأخرى: لا تقتصر الموارد الطبيعية على النفط والغاز وان كانا اهمها وانما يمتلك العراق فرصا مهمة لانتاج وتصنيع كثير من الموارد الطبيعية الأخرى كالفوسفات والكبريت والزنك الاحمر...

الخ والتي تشكل مجالات مهمة للاستثمار فيها وبما يخدم الاقتصاد العراقي ونميه.

٥ مدير مركز درات وبحوث الوطن العربي / الجامعة المستنصرية

## حسام الساموك

## وقبل كل شيء

## لعبة الانتخابات

## التجاسس

## فيها حفنة من

## المضاربيت علحا

## السوق واخذت

## تقود تداولاته

## بما يتعارض

## مع أبسط

## اليات السلامة

## الاقتصادية.

## الاستحواد على الغنيمة الأكبر

## والتيباهي -دون وجل- بما اقترفوا من

## اخطاء جسيمة رغم انف الثوابت

## واخلاقيات السلامة والامان في التداول.

## وتلك سوح التعاطي بالاسهم في سوق

## الاوراق المالية التي ابنتت على اساس

## من التزوير الفاضح حيث لا يجرو أي

## من دهاقنة السوق ان يببرر اولا وقبل كل

## شيء لعبة الانتخابات التي سطت فيها

## حفنة من المضاربيين على السوق واخذت

## تقود تداولته بما يتعارض مع أبسط

## اليات السلامة التي كانت تجري قبلا في

## سوق بغداد، وما يجري تداوله في كل

## اسواق العالم والمنطقة.

## وهذا ما انسحب من جانب اخر على

## اغلب عمليات الاكتاب وما عرف

## بمشاريع المشاركة في المصارف الاهلية

## ومضدرات التعاطي مع الشركات

## الزراعية والصناعية وحتى الخدمية،

## بما يعرف بقطاع الشركات المساهمة.

## اننا اذ ننتهيا لمناقشة واقع كل هذه

## الممارسات ضمن (طاولة المدى

## المستديرة) التي ستكون منتدى

## اقتصاديا مفتوحا لكل من تهمة هذه

## المشكلات من الوزراء المعنيين والقوى

## السياسية المهتمة بالشأن الاقتصادي

## مسرورا بالمختصين الاكاديميين

## والمتداولين في شتى القنوات الاقتصادية

## والعاملين في حقولها، لاستقراء كل

## حالة وعرض لاطراف المهتمين بها وبكل

## توجهاتهم، سعيا لارساء راي عام فاعل

## في الساحة الاقتصادية وتدعيم آليات

## ضغط تلعب دورها في فرض حالة أمنية

## من مضدرات التداول في شتى مواقع

## الماكنة الاقتصادية.

## وكل ما نتطلع اليه في هذا الشأن

## تحديد ملامح منصفة وعادلة لواقع

## اقتصادي قادر على الاداء الضائع.

## تتعاطي عبره اليات الرصانة والرقابة

## الذاتية الامينة وتلفظ فيه والى غير

## رجعة، الطفيليات الانتهازية التي

## انتعشت في كل عهد على ما لا

## تستحقه من مواقع ومتميزات

## واستحواد غير قانوني على شقاء صغار

## المستثمرين والفعاليات الاقتصادية

## الوطنية عموما.

تقهقر شركات الصيرفة، التي باتت عاجزة عن مجاراة البنك، لكونه يمتلك رصيذا ضخما من العملة الصعبة المتأتية من بيع النفط العراقي وطرحه للبيع، بغض النظر عن الربح والخسارة، بل يتم تحديد الأسعار وفق سياسات السيطرة على التضخم ورفع قيمة الدينارة.

واضاف أن هذه الهيمنة من قبل البنك أصبحت المحرك الحقيقي للسوق العراقية، فكلمة كانت هناك أيام انقطاع عن المزداد، بسبب العطل وغيرها، يبدأ التجار والمستثمرون والسوق بشكل عام برفع مشترياتهم من الدولار، لتأمين أعمالهم خلال أيام العطل، وهذا الأمر يعد السبب الثاني وراء الارتفاع، أما الأسباب الأخرى فتعود إلى حركة السوق، وأيضا حملات الإعمار التي تحتاج إلى

## الدولار يتعزز أمام الدينار في ارتفاع مفاجئ



النصف / علحا المصليبا شهدت أسواق النجف، وللمرة الأولى منذ أكثر من عام، ارتفاع قيمة الدولار الأميركي أمام الدينار العراقي، بسبب ارتفاع الطلب على الدولار أيام ما قبل حلول عيد الأضحى المبارك. وتوضع للمدى في جولة لها في سوق الصرافة بسوق النجف الكبير، أن عمليات صرف العملة في الأسواق العراقية وأسعار بيع العملات في مزارد العملات الرئيسي، أصبح للبنك المركزي العراقي دور بارز فيها، فقد ارتفع سعر بيع الدولار في الأسواق المحلية، إلى أكثر من ١٥٥٣ ديناراً للدولار، وسعر الشراء ١٥٥٠ ديناراً، وعلى نحو ارفع المشرفين على عمليتي البيع والشراء إلى رفع قيمته، كأجراء لاستبعاد الطلبات غير الحقيقية، وخفض حجم الطلب الذي ارتفع ولمرة

الأولى خلال الأشهر الماضية، إلى أكثر من ٦٧ مليون دولار ويسعر ١٤٨١ ديناراً للدولار، كما حاول البنك الدخول كمشتري للعملة الصعبة، بعد أن تم عرض اقل من مليون ونصف المليون دولار من قبل المساهمين في المزداد، كمحاولة لتخفيض أسعار البيع، التي ظلت على حالها، فيما توقع عدد من المساهمين أن يشهد المزداد ارتفاعا آخر خلال الأيام القليلة، التي سبقت أيام عيد الأضحى.

وعن هذا الارتفاع بين أحد تجار المراقبين لأسعار سوق الصرف فإن السبب الحقيقي وراء هذا التدبذب يعود الى استمرار البنك المركزي في الهيمنة على سوق العملات ويقاضيه ممولا وحيدا للدولار في السوق العراقي، وهذا الأمر جعل السوق يعتمد اعتمادا كليا على مزاد البنك، يقابله